

Distr.: General
1 June 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2577 (2021) فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان". لقد أعتد القرار في 28 أيار/مايو 2021 وفقا لإجراءات التصويت المبينة في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253) وهي إجراءات متفق عليها في ظل الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

وعلا بتلك الإجراءات، أرفق طيه نسخا من الوثائق التالية ذات الصلة:

رسالتي المؤرخة 27 أيار/مايو 2021 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (المرفق 1) التي تطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/509 (الضميمة المرفقة بالمرفق 1)

ورسائل الرد الواردة من أعضاء مجلس الأمن التي تشير إلى مواقفهم الوطنية إزاء مشروع القرار (المرفقات 2 إلى 16)

والبيانات التي قدمها أعضاء مجلس الأمن فيما بعد مُعللين فيها تصويتهم (المرفقات 17 إلى 22). وستصدر هذه الرسالة وضميماتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جانغ جون

رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

رسالة مؤرخة 27 أيار/مايو 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقا للإجراءات التي اتفق عليها أعضاء مجلس الأمن في ظل الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة إلى جميع أعضاء المجلس من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253) أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

ناقش أعضاء المجلس مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان". وقد وضع مشروع القرار هذا باللون الأزرق على النحو الوارد في الوثيقة S/2021/509 والمرفق طيه.

وبصفتي رئيسا لمجلس الأمن فإنني أطرح للتصويت مشروع القرار المذكور أعلاه وستبدأ فترة التصويت التي تمتد 24 ساعة غير قابلة للتمديد على مشروع القرار هذا في تمام الساعة 16/00 من يوم الخميس 17 كانون الأول/ديسمبر 2020. وستنتهي التصويت التي تمتد 24 ساعة غير قابلة للتمديد على مشروع القرار هذا في تمام الساعة 16/00 يوم الجمعة 28 أيار/مايو 2021.

ويرجى تقديم تصويتكم (تأييدا لمشروع القرار أو معارضة له أو بالامتناع عن التصويت) وكذلك تعليقاتكم المحتمل للتصويت، عن طريق إرسال رسالة موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال خلال فترة التصويت غير القابلة للتمديد المبينة أعلاه والممتدة 24 ساعة إلى مديرة شعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة للأمم المتحدة (egian@un.org).

وأعترزم تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت خلال ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت التي مدتها 24 ساعة. وأعترزم أيضا عقد جلسة عن طريق التداول بالفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد انتهاء فترة التصويت بفترة وجيزة، بعد ظهر يوم الجمعة 28 أيار/مايو 2021.

(توقيع) جانغ جون

رئيس مجلس الأمن

S/2021/509

الأمم المتحدة

Provisional
27 May 2021
Arabic
Original: English



الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه وبياناته الصحفية بشأن الحالة في جنوب السودان،

وإنه يؤكد تأييده للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (الاتفاق المنشط) لعام 2018، وإنه يشدد على أن عملية السلام لا تبقى صالحة من دون الالتزام الكامل من جانب جميع الأطراف، وإنه يرحب في هذا الصدد بالتطورات المشجعة في ما يتعلق بالاتفاق المنشط، بما في ذلك إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي من أجل تهيئة الظروف اللازمة للمضي قدماً بعملية السلام،

وإنه يعرب عن تقديره لما تقوم به قيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل النهوض بعملية السلام في جنوب السودان، وإنه يشيد بمساعي الوساطة المبذولة حالياً من جانب جماعة سانت إيجيديو في سبيل تعزيز الحوار السياسي بين الأطراف الموقعة وغير الموقعة على الاتفاق المنشط، وإنه يدعو الأطراف في جنوب السودان إلى إبداء الإرادة السياسية لحل الخلافات المتبقية التي تتسبب في استمرار العنف،

وإنه يسلم بانخفاض مستوى العنف بين الأطراف الموقعة على الاتفاق المنشط، وبالالتزام بوقف إطلاق النار الدائم في معظم أنحاء البلد فيما بين تلك الأطراف،

وإنه يكرر الإعراب عن جزعه وقلقه العميق بشأن الأزمة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في جنوب السودان، وإنه يحيط علماً بأثر جائحة كوفيد-19، وإنه يشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للحالة في جنوب السودان،

وإنه يعرب عن بالغ القلق من استمرار القتال في جنوب السودان وإنه يدين الانتهاكات المتكررة للاتفاق المنشط واتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية؛

وإنه يعرب عن القلق من التأخيرات في تنفيذ الاتفاق المنشط، **وإنه يشدد** على ضرورة الإسراع بوضع الترتيبات الأمنية في صيغتها النهائية، وإنشاء جميع مؤسسات حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، وإحراز تقدم على صعيد الإصلاحات الانتقالية،

وإنه يدين بشدة ما وقع وما يقع من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، **وإنه يدين كذلك** ما يتعرض له موظفو هيئات المجتمع المدني وموظفو المساعدة الإنسانية والصحفيون من مضايقات واستهداف، **وإنه يشدد** على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وعلى أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية،

وإنه يعرب عن بالغ القلق من التقارير الواردة عن اختلاس الأموال الذي يقوض استقرار جنوب السودان وأمنه، **وإنه يشدد** على أن هذه الأنشطة يمكن أن يكون لها أثر مدمر على المجتمع والأفراد، ويمكن أن تؤدي إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية، وتقويض سيادة القانون، وإدامة النزاعات العنيفة، وتيسير الأنشطة غير المشروعة، وتحويل مسار المساعدات الإنسانية أو تعقيد عملية إيصالها، وتقويض الأسواق الاقتصادية،

وإنه يعرب أيضاً عن بالغ القلق من الخطر الذي يهدد السلام والأمن في جنوب السودان بسبب النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها،

وإنه يشجع بقوة سلطات جنوب السودان على تحسين تواصلها مع فريق الخبراء ومنع أي عرقلة لتنفيذ ولايته،

وإنه يحيط علماً بالتقرير النهائي لعام 2021 (S/2021/365) الصادر عن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة،

وإنه يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن المعايير المرجعية لحظر توريد الأسلحة المفروض على جنوب السودان (S/2021/321)،

وإنه يقرر أن الحالة في جنوب السودان ما زالت تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإنه يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

حظر الأسلحة وعمليات التفتيش

1 - **يقرر** أن يجدد حتى 31 أيار/مايو 2022 التدابير المتعلقة بالأسلحة المفروضة بموجب الفقرة 4 من القرار 2428 (2018)، ويعيد تأكيد أحكام الفقرة 5 من القرار 2428 (2018)؛

2 - **يعرب** عن استعداده لاستعراض تدابير حظر توريد الأسلحة من خلال جملة أمور منها تعديل تلك التدابير أو وقفها أو رفعها تدريجياً في ضوء التقدم المحرز في ما يتعلق بالنقاط المرجعية الرئيسية التالية:

- (أ) إنجاز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة المراحل 1 و 2 و 3 من عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن الواردة في الاتفاق المنشط؛
- (ب) تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة هيكلًا قياديًا موحدًا للقوات الموحدة اللازمة، وتدريب تلك القوات وتخريجها وإعادة نشرها، وتخصيص حكومة الوحدة موارد كافية لتخطيط وتنفيذ إعادة نشر القوات الموحدة اللازمة؛
- (ج) إحراز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة تقدماً في وضع وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما وضع وتنفيذ خطة لجمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى والتخلص منها، ووضع خطة محددة زمنياً لنزع السلاح من جميع المناطق المدنية بشكل كامل ويمكن التحقق منه؛
- (د) إحراز تقدم من جانب قوات الدفاع والأمن في جنوب السودان في إدارة مخزوناتنا الحالية من الأسلحة والذخيرة على نحو سليم، بوسائل منها إعداد الوثائق والبروتوكولات وأنشطة التدريب اللازمة لتسجيل الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتوزيعها وإدارتها؛
- (هـ) تنفيذ خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، مع التركيز على تدريب قوات الدفاع والأمن وتوعيتها ومحاسبتها والإشراف عليها؛
- 3 - يدعو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة إلى إحراز تقدم في تنفيذ إصلاحات إدارة المالية العامة الواردة في الاتفاق المنشط، بوسائل منها أن تتاح للجمهور المعلومات المتعلقة بجميع إيرادات حكومة الوحدة ونفقاتها وحالات عجزها وديونها، ويدعو كذلك حكومة الوحدة إلى إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر؛
- 4 - **يطلب** إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يجري، بتشاور وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الخبراء، في موعد أقصاه 15 نيسان/أبريل 2022، تقييماً للنقد المحرز في استيفاء النقاط المرجعية المحددة في الفقرة 2؛
- 5 - **يطلب** إلى سلطات جنوب السودان أن تبلغ اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان ("اللجنة")، في موعد أقصاه 15 نيسان/أبريل 2022، بالتقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية الواردة في الفقرة 2، ويدعو سلطات جنوب السودان إلى الإبلاغ بما أحرز من تقدم في تنفيذ الإصلاحات الواردة في الفقرة 3؛
- 6 - **يشدد** على أهمية أن تتضمن الإخطارات أو طلبات الإعفاء المقدمة عملاً بالفقرة 5 من القرار 2428 (2018)، جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك الغرض من الاستخدام، والمستخدم النهائي، والمواصفات الفنية وكمية المعدات المراد شحنها، وعند الاقتضاء، اسم المورد، والموعود المقترح للتسليم، ووسيلة النقل، وخط سير الشحنات؛
- 7 - **يؤكد** أن شحنات الأسلحة التي تنتهك هذا القرار تهدد بتأجيج النزاع والإسهام في زيادة عدم الاستقرار، ويحث بقوة جميع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات عاجلة لتحديد ومنع هذه الشحنات داخل أراضيها؛

8 - **يُهيّب** بجميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المجاورة لجنوب السودان، أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق مع القانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام في أراضيها، بما يشمل موانئها ومطاراتها، بتفتيش جميع الشحنات المتجهة إلى جنوب السودان، متى كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أسبابا معقولة للاعتقاد أن الشحنة تتضمن أصنافا يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة 4 من القرار 2428 (2018)، بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام؛

9 - **يقرر** أن يأذن لجميع الدول الأعضاء، وأن تقوم جميع الدول الأعضاء، عند الكشف عن أصناف يحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة 4 من القرار 2428 (2018)، بحجز هذه الأصناف والتخلص منها (مثلا من خلال إتلافها أو جعلها غير صالحة للاستخدام أو تخزينها أو نقلها إلى دولة أخرى غير دول المنشأ أو المقصد من أجل التخلص منها)، ويقرر كذلك أن تتعاون جميع الدول الأعضاء في بذل هذه الجهود؛

10 - **يطلب** أي دولة عضو أجرت تفتيشا عملا بأحكام الفقرة 7 من هذا القرار بأن تعجل بتقديم تقرير خطي أولي إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور أم لا على أصناف يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها، ويطلب كذلك هذه الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة، في غضون 30 يوما، تقريرا خطيا لاحقا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف وحجزها وإجراءات التخلص منها وتفاصيل تتعلق بنقلها، بما في ذلك وصف للأصناف ومصدرها ووجهتها، ما لم تكن هذه المعلومات مدرجة في التقرير الأولي؛

الجزءات المحددة الأهداف

11 - **يقرر** أن يجدد حتى 31 أيار/مايو 2022 التدابير المالية وتدابير السفر المفروضة بموجب الفقرتين 9 و 12 من القرار 2206 (2015)، ويعيد تأكيد أحكام الفقرات 10 و 11 و 13 و 14 و 15 من القرار 2206 (2015)، والفقرات 13 و 14 و 15 و 16 من القرار 2428 (2018)؛

12 - **يقرر** إخضاع التدابير التي جدد العمل بها في الفقرة 10 لاستعراض مستمر في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ جميع أحكام الاتفاق المنشط، والتطورات المتصلة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ويعرب عن استعداده للنظر في تعديل التدابير المنصوص عليها في الفقرة 10، بما في ذلك عن طريق تعديل التدابير المتخذة للتصدي للحالة أو تعليق تلك التدابير أو رفعها أو تعزيزها؛

13 - **يؤكد** استعداده لفرض جزاءات محددة الأهداف من أجل دعم عملية البحث عن سلام شامل ودائم في جنوب السودان، ويشير إلى أن اللجنة يمكنها النظر في طلبات رفع أسماء الأفراد والكيانات من قائمة الجزاءات؛

14 - **يؤكد من جديد** أن أحكام الفقرة 9 من القرار 2206 (2015) تنطبق على الأفراد، وأن أحكام الفقرة 12 من القرار 2206 (2015) تنطبق على الأفراد والكيانات، على أساس قيام اللجنة بتحديد كجهات خاضعة لهذه الجزاءات باعتبارهم مسؤولين عن إجراءات أو سياسات تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان، أو باعتبارهم متواطئين أو مشاركين في هذه الإجراءات أو السياسات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويؤكد من جديد كذلك أن أحكام الفقرتين 9 و 12 من القرار 2206 (2015)

تطبق على الأفراد الذين ينتمون بوصفهم قادة أو أعضاء لأي كيان، على أساس تعيينهم من قبل اللجنة باعتبارهم خاضعين لتلك التدابير، بما في ذلك أي جماعة تابعة إلى حكومة جنوب السودان أو المعارضة أو الميليشيات أو غيرها من الجهات، يكون ضالعا أو يكون أعضاؤه ضالعين في ارتكاب أي من الأنشطة المبيّنة في هذه الفقرة؛

15 - **يعرب** عن قلقه إزاء ورود تقارير عن اختلاس وتسريب الموارد العامة على نحو يهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان؛ ويعرب عن قلقه البالغ إزاء ورود تقارير عن الفساد المالي وغياب الشفافية والرقابة والإدارة المالية، على نحو يهدد السلام والاستقرار والأمن في جنوب السودان وينتهك أحكام الفصل الرابع من الاتفاق المنشط، ويشدد في هذا السياق على أن الأفراد الذين يخرطون في الإجراءات أو السياسات التي يكون الغرض منها أو أثرها الفعلي توسيع نطاق النزاع في جنوب السودان أو إطالة أمده قد يدرجون ضمن من تُتخذ ضدهم تدابير مالية وتدابير منع السفر؛

لجنة الجزاءات وفريق الخبراء

16 - **يشدد** على أهمية إجراء مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفقا لما قد تقتضيه الضرورة، ولا سيما مع بلدان الجوار والمنطقة، من أجل ضمان التنفيذ التام للتدابير المنصوص عليها في هذا القرار، ويشجع في هذا الصدد اللجنة على أن تنتظر، عند الاقتضاء، في قيام رئيسها و/أو أعضائها بزيارات إلى بلدان مختارة؛

17 - **يقرر** أن يمدد حتى 1 تموز/يوليه 2022 ولاية فريق الخبراء على النحو المبين في الفقرة 19 من القرار 2428 (2018)، ويقرر أن يقدم فريق الخبراء إلى المجلس، بعد إجراء مناقشة مع اللجنة، تقريرا مؤقتا بحلول 1 كانون الأول/ديسمبر 2021 وتقريراً نهائياً بحلول 1 أيار/مايو 2022، ومعلومات محدّثة شهريا، فيما عدا الشهرين اللذين يحلّ فيهما موعد هذين التقريرين،

18 - **يطلب** إلى الأمانة العامة العمل على أن تتوفر لديها الخبرات اللازمة في الشؤون الجنسانية في فريق الخبراء، وفقا للفقرة 6 من القرار 2242 (2015)، ويشجع الفريق على إدراج مسألة الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة في جميع تحقيقاته وتقاريره؛

19 - **يطلب** بجميع الأطراف وجميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك المجاورة لجنوب السودان، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، إلى ضمان التعاون مع فريق الخبراء، بسبل منها توفير أي معلومات تتعلق بعمليات النقل غير المشروع للثروات من جنوب السودان إلى الشبكات المالية والعقارية والتجارية، ويحث كذلك جميع الدول الأعضاء المعنية على ضمان سلامة أفراد فريق الخبراء وإتاحة إمكانية وصولهم دون عائق إلى مقاصدهم، وبالأخص إلى الأشخاص والوثائق والمواقع، كي يتسنى لفريق الخبراء الاضطلاع بولايته؛

20 - **يطلب** إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إطلاع اللجنة على المعلومات ذات الصلة بالموضوع، وفقا للفقرة 7 من القرار 1960 (2010) والفقرة 9 من القرار 1998 (2011) ويدعو المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى إطلاع اللجنة على المعلومات ذات الصلة، حسب الاقتضاء؛

- 21 - **يشجع** على تبادل المعلومات في وقتها بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الخبراء، ويطلب إلى البعثة تقديم المساعدة إلى اللجنة وفريق الخبراء، في حدود ولايتها وقدراتها؛
- 22 - **يدعو** اللجنة المشتركة المنشطة للرصد والتقييم إلى إطلاع المجلس، حسب الاقتضاء، على المعلومات ذات الصلة بشأن تقييمها لتنفيذ الأطراف للاتفاق المنشط، وتقيدها باتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وتيسيرها لوصول المعونة الإنسانية دون عراقيل وبصورة آمنة؛
- 23 - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره.
-

**رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للسين لدى الأمم المتحدة**

أود أن أشكركم وأشكر فريقكم على الدعم القوي في تيسير إجراء التصويت.

يرجى العلم بأن الصين تصوت مؤيدة لمشروع القرار (S/2021/509) الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن بند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان". ومرفق طيه تعليل التصويت.

(توقيع) جانغ جون

السفير

الممثل الدائم للسين لدى الأمم المتحدة

المرفق 3

رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لإستونيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأنه وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، يصوت وفدي مؤيدا
لمشروع قرار مجلس الأمن (S/2021/509) بشأن بند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان
وجنوب السودان".

(توقيع) سفين يورغنسن

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أشير إلى الرسالة المؤرخة 27 أيار/مايو 2021 الصادرة عن الرئاسة الصينية لمجلس الأمن، التي تدعو أعضاء مجلس الأمن إلى التصويت على مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، الذي وُضع باللون الأزرق تحت الرمز S/2021/509. وتصوتت فرنسا مؤيدة للقرار.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق 5

**رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للهند لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أنوه باستلام رسالتكم المؤرخة 27 أيار/مايو 2021 بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/509 فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

ووفقا للإجراء المتبع لاعتماد قرارات مجلس الأمن خلال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، والمبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، يشرفني أن أبلغكم بأن الهند تمتنع عن التصويت على مشروع القرار. كما يرد تعليانا للتصويت مرفقا طيه.

(توقيع) ت. س. تيروموتي

السفير

الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة
لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنوه باستلام رسالتكم المؤرخة 27 أيار/مايو 2021، بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، الوثيقة S/2021/509.

ووفقاً للإجراء المتبع في اعتماد مشاريع قرارات مجلس الأمن خلال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة فيروس كورونا، المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، يشرفني أن أبلغكم بأن أيرلندا تصوت مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/509.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون

السفيرة

الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

المرفق 7

**رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لكينيا لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار (S/2021/509) الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان". وأود أن أبلغكم في هذا الصدد بأن كينيا تمتنع عن التصويت على مشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) **مارتن كيماي**

السفير

الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 27 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للمكسيك لدى الأمم المتحدة**

أشير إلى الرسالة المؤرخة 27 أيار/مايو 2021، بشأن مشروع القرار المتعلق ببنود جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية والوارد في الوثيقة [S/2021/509](#).

ووفقاً للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253) لاعتماد قرارات مجلس الأمن، أتشرف بأن أبلغكم بأن المكسيك تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

السفير

الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

المرفق 9

**رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للنيجر لدى الأمم المتحدة**

أكتب إليكم ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آب/أغسطس 2021، التي تدعو أعضاء المجلس إلى تقديم تصويتهم على مشروع القرار (S/2021/509) الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في إطار البند "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاعتماد القرارات خلال القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، يشرفني أن أشير إلى أن جمهورية النيجر تقرر التصويت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(توقيع) عبدو أباري

السفير

الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة
للنرويج لدى الأمم المتحدة**

أشير إلى رسالة رئيس مجلس الأمن بتاريخ 27 أيار/مايو 2021، المتعلقة بمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/509 فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

ووفقا للإجراء المحدد لاعتماد القرارات في ظل الظروف الحالية التي تسببت فيها جائحة مرض فيروس كورونا، يسرني أن أبلغكم بأن النرويج تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) مونا يول

السفيرة

الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

المرفق 11

رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنوه باستلام رسالتكم المؤرخة 27 أيار/مايو 2021، بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" (S/2021/509).

ووفقا للإجراء المتبع لاعتماد قرارات مجلس الأمن المعمول به طوال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة كوفيد-19، المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، يشرفني أن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي يصوت مؤيدا لمشروع القرار S/2021/509.

(توقيع) فاسيلي نيينزيا

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة
لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار (S/2021/509) الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

وفي هذا الصدد، أود إبلاغكم بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين تصوت مؤيدة لمشروع القرار المشار إليه أعلاه، وأرفق طيه تعليلاً للتصويت.

(توقيع) اينغا روندا كنغ

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق 13

**رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لتونس لدى الأمم المتحدة**

وفقا للرسالة المؤرخة 27 أيار/مايو 2021 الصادرة عن الممثل الدائم للصين، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، بشأن مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، على النحو الوارد في الوثيقة S/2021/509، أود أن أبلغكم بأن تونس تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) طارق الأدب

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال
بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 أيار/مايو 2021، تصوت المملكة المتحدة
مؤيدة مشروع القرار (S/2021/509) المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

(توقيع) جوناثان ألن

السفير، القائم بالأعمال بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق 15

رسالة مؤرخة 27 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة
للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن بند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" (S/2021/509)، تصوت الولايات المتحدة الأمريكية مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) لندا توماس - غرينفيلد

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لفييت نام لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 أيار/مايو 2021 المتعلقة بمشروع القرار في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، على النحو الوارد في الوثيقة S/2021/509، أود أن أبلغكم بموجب هذه الرسالة بأن فييت نام تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(توقيع) دانغ دنه كوي

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بيان البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

لقد أحرزت العملية السياسية في جنوب السودان تقدماً إيجابياً في الآونة الأخيرة، كما تحسنت الحالة الأمنية تحسناً كبيراً. وينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يبعث برسائل إيجابية، وأن يرفع تدابير الجزاءات المفروضة على جنوب السودان في أقرب وقت ممكن، وأن يشجع الأطراف في جنوب السودان على مواصلة مشاركتها النشطة في العملية السياسية من أجل الحفاظ على الزخم الجيد الحالي.

وقد أشارت الصين إلى أن القرار 2577 (2021) يحدد معياراً مرجعياً لاستعراض حظر الأسلحة المفروض على جنوب السودان. ومن المأمول أن تقوم الأمانة العامة وجميع الأطراف المعنية، بروح بناءة، بتقييم موضوعي وعادل للحالة في الميدان استناداً إلى تلك المعايير، ورفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

وينبغي التشديد على أن الصين لا تؤيد حظر توريد الأسلحة إلى جنوب السودان، وهذا الموقف لم يتغير. ونأمل أن يجري مجلس الأمن تعديلات فعالة وحسنة التوقيت على التدابير ذات الصلة المتخذة ضد جنوب السودان في ضوء التطورات التي تطرأ على الحالة في البلد، وأن يساعد جميع الأطراف في جنوب السودان على المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وأن يعزز الحكم الرشيد وبناء القدرات الأمنية في جنوب السودان.

بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

إن جمهورية جنوب السودان دولة فتية ذات سيادة، خارجة من أثون الحرب الأهلية. وكان التقدم بطيئاً ولكنه ثابت منذ توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر 2018. وفي الأشهر الأخيرة، جرت تعيينات في مناصب حكام الولايات وتشكيل هياكل إدارية إقليمية. كما تحقق تحسُّن ملحوظ في أداء المؤسسات الحكومية الهامة. ويجتمع مجلس الوزراء بانتظام، وبدأت المؤسسات الوطنية تظهر حضورها على المستوى الميداني. كما شهدت مواقع حماية المدنيين تحولاً سلساً لتصبح مخيمات للمشردين داخلياً. والتزمت التعيينات التي قامت بها المعارضة بتخصيص نسبة 35 في المائة للنساء. ويؤدي جنوب السودان دوراً مهماً في إحلال السلام في السودان. ويسعى جنوب السودان إلى تخفيف ورفع حظر الأسلحة المفروض في عام 2018. وقد أيد الاتحاد الأفريقي هذا الطلب أيضاً.

وفي هذا السياق، نلاحظ أن القرار [2577 \(2021\)](#) قد فرض معايير معينة لرفع أو تخفيف حظر الأسلحة، دون مراعاة التطورات الإيجابية في جنوب السودان. وبعض هذه المعايير ذات طابع إداري وتتجاهل التحديات الحقيقية التي يواجهها جنوب السودان حالياً. إن ربط التدابير التشريعية والإدارية برفع الحظر المفروض على الأسلحة يحتاج إلى تقييم دقيق لأنه تقييدي. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضاً أن الحالة الأمنية لا تزال هشة.

بيان البعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة

إن التزام كينيا بعملية السلام في جنوب السودان لا يحتاج إلى تفسير. فقد استضافت كينيا ويسرت المفاوضات المطولة التي توجت باتفاق السلام الشامل التاريخي لعام 2005 الذي أدى في نهاية المطاف إلى ميلاد جنوب السودان كبلد في عام 2011.

ووقفت كينيا بإخلاص إلى جانب شعب جنوب السودان منذ بدء النزاع في عام 2013. وكضامن للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وواصل السير مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، وجميع أصحاب المصلحة نحو تحقيق السلام والاستقرار المستدامين. وفي هذه العملية، اشتركنا مع البلدان المجاورة في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشركاء آخرين، بما في ذلك اللجنة الثلاثية - الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج - التي أسهمت إسهاما كبيرا في هذا المسعى.

وبعد أن قطعنا هذه الرحلة، أصبح لدينا فهم واضح للخطوات التي حققها جنوب السودان نحو السلام والاستقرار. ونقدر أنه لا يزال هناك الكثير من المجالات التي يتعين تغطيتها وأن جنوب السودان يحتاج إلى مزيد من الدعم المستمر من المنطقة والمجتمع الدولي.

وتؤمن كينيا بأن حظر الأسلحة والجزاءات محددة الأهداف لم تكن أدوات فعالة لدعم عملية السلام في جنوب السودان. والواقع أنها أدت في بعض الحالات إلى نتائج عكسية. وفي هذا الصدد، دعت إيغاد والاتحاد الأفريقي مرارا إلى رفع جميع الجزاءات المفروضة على جنوب السودان.

وأثناء المفاوضات من أجل تجديد قرار الجزاءات المفروضة على جنوب السودان، كررنا تأكيد موقف الاتحاد الأفريقي، مصرين على ضرورة أن تستهدف أي تعديلات على مشروع القرار (S/2021/509) رفعها في نهاية المطاف. وتقدر كينيا تقديرا عاليا ما أظهره القائم بالصياغة وجميع الأعضاء من صبر ومرونة وما اتخذوه من تدابير توفيقية في هذا الصدد.

إن القرار الجديد 2577 (2021) تحسين للقرار السابق. بيد أن كينيا تؤمن إيمانا قويا بأنه كان من الممكن التحلي بمزيد من المرونة لجعل رفع الجزاءات في نهاية المطاف واقعا ومؤكدا. ولهذا السبب، اختارت كينيا الامتناع عن التصويت لإظهار اهتمامنا الشديد برفع الحظر المفروض على الأسلحة والتدابير محددة الأهداف، كما دعا إلى ذلك الاتحاد الأفريقي وإيغاد.

وتؤكد كينيا من جديد عزمها على مواصلة العمل مع القائم بالصياغة وأعضاء المجلس بشأن عملية السلام في جنوب السودان. وسنضاعف جهودنا لدعم حكومة جنوب السودان وشعبه لتوطيد السلام في البلد وبذل المزيد من الجهود لتحقيق جميع المعايير على وجه السرعة حتى لا يكون من الضروري تمديد حظر الأسلحة والجزاءات محددة الأهداف عندما يحين موعد استعراض القرار.

بيان البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين الولايات المتحدة الأمريكية على جهودها في إعداد القرار 2577 (2021).

ويرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في جنوب السودان خلال العام الماضي، كما أبرز تقرير الأمين العام الأخير (S/2021/172). ومن الأمور المشجعة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، والحد من العنف السياسي، والحفاظ على وقف إطلاق النار، والالتزام المتجدد بتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لدفع عملية السلام قدماً.

يسير جنوب السودان في الاتجاه الصحيح، كما يتضح من دوره في الوساطة في اتفاق جوبا للسلام. ولذلك نشجع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة على مواصلة السير على الطريق خلال هذه المرحلة الانتقالية الحساسة حتى يتسنى التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط.

ومما لا شك فيه أن العديد من التحديات لا تزال قائمة. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مواصلة دعم جنوب السودان، لا سيما من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والدعم المالي للمساعدة في معالجة أوجه القصور الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

ونرى أن التطورات السياسية الإيجابية التي نشهدها لا تعزى إلى الجزاءات - المتعددة الأطراف أو الانفرادية المفروضة على أصغر دولة بيننا. فهي نتائج للإرادة السياسية وعزم شعب جنوب السودان على تغيير بلده. وما زلنا ندعو لرفع هذه التدابير، مؤكداً بصفة خاصة أن الجزاءات الانفرادية لا تتفق مع القانون الدولي، كما أنها تزيد من تقويض قدرة البلد على الاستجابة على النحو المناسب للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والجائحة.

كما نشاطر الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية منظورهما، وهما الأقرب إلى الحالة، ونشجع المجلس على النظر في آراء هؤلاء الشركاء الإقليميين، التي كانت ولا تزال مفتاح عملية السلام في جنوب السودان.

إن استمرار الجزاءات المفروضة على جنوب السودان دون بذل أي جهود مقنعة لرفعها في نهاية المطاف ستكون له تداعيات خطيرة على عملية السلام برمتها. كان هذا هو موقفنا من هذا التجديد بالذات قبل عام، ونتمسك بقوة بنفس الآراء اليوم. وينبغي مواصلة استعراض وتعديل نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، وينبغي إنهاؤها فعلياً بمجرد الوفاء بالأغراض التي أنشئت من أجلها - أو أبعد من ذلك، إذا لم يكن هناك أثر إيجابي للجزاءات في الميدان. وينبغي أن تقيد أيضاً العملية السياسية برمتها.

إن التحسينات الأخيرة في الحالة السياسية والأمنية تجبر المجلس على تقييم فعالية نظام الجزاءات المفروض على جنوب السودان بأكمله، لا حظر الأسلحة وحسب.

والقرار المعروض علينا ينشئ عملية. وهو يوفر معايير لتقييم حظر الأسلحة المفروض على جنوب السودان بهدف رفعه في أقرب وقت ممكن. وقد وجه هذا الموقف قرارنا بالتصويت تأييداً للقرار.

ولكي نكون واضحين جداً، لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يفسر تصويتنا على أنه تأييد للوضع الراهن فيما يتعلق بنظام الجزاءات المفروض على جنوب السودان.

وأخيراً، نشجع المجلس على النظر في السياق التاريخي لجنوب السودان في المستقبل، فضلاً عن واقعه الاجتماعي والاقتصادي، في البت بتجديد نظام الجزاءات.

وما زلنا نتضامن تضامناً تاماً مع حكومة وشعب جنوب السودان.

بيان البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

في غضون أقل من شهرين، سيحتفل جنوب السودان بالذكرى العاشرة لاستقلاله. وكان يوم 9 تموز/يوليه 2011 معلماً بارزاً في تطلعات جنوب السودان إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والازدهار لشعبه. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق هذه الأهداف. ولا يزال القرار 2577 (2021)، الذي اتخذته المجلس اليوم لتجديد نظام الجزاءات الذي فرضته الأمم المتحدة على جنوب السودان - ليشمل حظر الأسلحة، والتدابير المحددة الأهداف، وولاية فريق الخبراء - يؤدي دوراً حاسماً في تقليل النزاع وتعزيز السلام. وتشكر الولايات المتحدة أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة في هذا القرار، بما في ذلك وضع معايير يمكن أن توجه المجلس في استعراض تدابير الجزاءات. ونأمل أن تشجع هذه المعايير حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة في جنوب السودان على إحراز تقدم هام في تنفيذ الاتفاق الذي أعيد تنشيطه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وفي نهاية المطاف إنهاء النزاع الذي كان مدمراً للغاية لجنوب السودان.

وترحب الولايات المتحدة بالتقدم المحرز في عملية السلام في جنوب السودان، ونشجع قادة جنوب السودان على الاستفادة من الجهود التي بذلت مؤخراً لإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. إن تنفيذ إصلاحات قطاع الأمن أمر أساسي، بما في ذلك إنشاء هيكل قيادة موحد وإعادة نشر قوات مدنية وموحدة.

وما زلنا نشيد بالدبلوماسية المتقانية في المنطقة، التي تعمل على بناء السلام في جنوب السودان. وقد كان دور الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرهما من الجهات الفاعلة الإقليمية أساسياً وسيظل كذلك.

ونحث قادة جنوب السودان على إبقاء التركيز على تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة لشعبهم، واحترام حقوق الإنسان، وضمان المساءلة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. فلا يزال كثير جداً من الناس - ولا سيما النساء والأطفال - يعانون من العنف المستمر. ويعمل هذا القرار على صون حقوقهم، حيث نحفظ بالقدرة على إدراج الأفراد والكيانات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وردع جهود المفسدين لعملية السلام.

ونتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع مجلس الأمن وجنوب السودان والأمم المتحدة وغيرهم من الجهات المعنية لدعم السلام والاستقرار والعدالة والتنمية في جنوب السودان.

بيان البعثة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

ترحب فييت نام بالتطورات المشجعة المستمرة في جنوب السودان منذ بداية عام 2021، لا سيما مع إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. وفي الوقت نفسه، ندرك الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الأمة الفتية، ولا سيما في الحاجة إلى معالجة قضايا العنف القبلي وإحراز تقدم ملموس أكثر في العملية الانتقالية والترتيبات الأمنية.

لقد تعاونت فييت نام، بصفقتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) المعنية بجنوب السودان، تعاوناً وثيقاً مع أعضاء اللجنة وجنوب السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفريق الخبراء، بهدف تيسير التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جنوب السودان.

وتعيد فييت نام تأكيد موقفها القائل بأن جزاءات مجلس الأمن ينبغي ألا تكون سوى أداة لتعزيز السلام والأمن والتنمية على نحو مستدام، وألا تؤثر سلباً على تنمية البلد أو سبل عيش شعبه. وينبغي رفع الجزاءات بمجرد استيفاء الشروط.

وفي هذا الصدد، نقرّ بأن القرار 2577 (2021) يسلم بالحاجة إلى مواصلة استعراض التدابير ووضع معايير لاستعراض حظر الأسلحة، بغية رفعها على أساس التقدم المحرز في الميدان. ونود أن نشكر القائم على الصياغة على إدراج مدخلات في هذا الصدد قدمتها فييت نام وأعضاء آخرون.

لذا، وبعد النظر المتأن، قررت فييت نام التصويت مؤيدة للقرار 2577 (2021). ويحدونا أمل صادق في أن يسهم اتخاذ هذا القرار في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان في الأجل الطويل.

وستواصل فييت نام العمل عن كثب مع الدول الأعضاء المعنية، والأمم المتحدة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في تقديم الدعم للعملية الانتقالية في جنوب السودان، بهدف تيسير استعراض تدابير الجزاءات ورفعها لاحقاً. وندعو جميع أعضاء المجلس الآخرين إلى أن يفعلوا الشيء نفسه.